



مجلس جامعة الدول
مستوى الوزاري
في دورته غير العادية

المبادرة العربية لحل الأزمة السورية

القاهرة
27 أغسطس/آب 2011



المبادرة العربية لحل الأزمة السورية

حرصاً من الدول العربية على المساهمة في إيجاد حل للأزمة في سورية، ودرءاً للأخطار الناجمة عن تفاقم الوضع وتأثير ذلك على استقرار سورية وسلامتها الإقليمية ووحدتها، وحقن دماء السوريين، وتفادياً لأي نوع من التدخل الأجنبي مباشراً أو غير مباشر وضمن تحقيق الإصلاحات في مناخ آمن ومنضبط، تؤكد على ما يلي:

- 1- دعوة الحكومة السورية إلى الوقف الفوري لكل أعمال العنف ضد المدنيين وسحب كل المظاهر العسكرية من المدن السورية حقناً لدماء السوريين وتفادياً لسقوط المزيد من الضحايا وتجنيب سورية الانزلاق نحو فتنة طائفية أو إعطاء مبررات للتدخل الأجنبي.
- 2- تعويض المتضررين وجبر كل أشكال الضرر الذي لحق بالمواطن.
- 3- إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين، أو المعتقلين بتهم المشاركة في الاحتجاجات الأخيرة.
- 4- إعلان مبادئ واضح ومحدد من قبل الرئيس، يجدد فيه ما تضمنته خطاباته من خطوات إصلاحية(1)، كما يؤكد التزامه بالانتقال إلى نظام حكم تعددي، وأن يستخدم صلاحياته الموسعة الحالية لكي يعجل في عملية الإصلاح، كما يتضمن الإعلان إجراء انتخابات رئاسية تعددية مفتوحة لكافة المرشحين الذين تنطبق عليهم شروط الترشيح في العام 2014 موعداً نهائياً للولاية الحالية للرئيس.
- 5- يتم فصل الجيش عن الحياة السياسية والمدنية ويتحول إلى حام لعملية التحول والإصلاح.

(1) من قانون إلغاء حالة الأحكام العرفية إلى القبول بانتخاب مجلس شعب جديد قابل للانتقال إلى هيئة دستورية تضع دستوراً جديداً للبلاد... الخ)، وتحديد صلاحيات كل جهاز أمني من الأجهزة الأربعة ضمن وظائفه المنصوص عليها قانوناً، وتبعية القوانين للوزارات المرتبطة بها، وتوكيل الشرطة بكافة قضايا الأمن الداخلي، وإجراء انتخابات رئاسية تعددية في العام 2014 وفق الآليات التي ينص عليها الدستور الجديد الذي يضعه مجلس الشعب القادم أو الجمعية التأسيسية. وهذا كله يتوافق مع طروحات الرئيس ومع ما طرحه. ويشمل ذلك ما وعد به الرئيس في حواراته مع الوفود الأهلية بمحاسبة من ارتكبوا التجاوزات والأخطاء، ويمكن أن يتطور إلى ذلك إلى تشكيل هيئة لإنصاف الضحايا.



- 6- بدء الاتصالات السياسية الجديدة ما بين الرئيس وممثلي قوى المعارضة السورية على قاعدة الندية والتكافؤ والمساواة، بدءاً من التجمع الوطني الديمقراطي (هيئة التنسيق الوطني لقوى التغيير الوطني الديمقراطي في سورية)(2) وتمثيل التنسيقات الميدانية البازغة على الأرض في الحوار بوصفها شريكاً معترفاً به سياسياً(3) وممثلين عن التيار الإسلامي وشخصيات وطنية معروفة ذات رصيد، وذلك على أساس رؤية برنامجية واضحة للتحول من النظام القديم إلى نظام ديمقراطي تعددي بديل. ويكون هذا الحوار الذي يجري بتيسير ودعم الرئيس ومع الرئيس مفتوحاً لكافة القوى والشخصيات الراغبة في الانضمام إليه بغض النظر عن الهيئة التي تنتمي إليها، أو الحزب الذي تمثله وفق الأسس التي يعلنها الحوار، ويوافق أي طرف منضم عليه، شرط أن توافق عليه هيئة الحوار الوطني على أساس معايير محددة.
- يقوم الحوار على أساس المصلحة الوطنية العليا لسورية بالانتقال الآمن إلى مرحلة جديدة وفق ثوابت الوحدة الوطنية: لا للعنف، لا للطائفية، لا للتدخل الأجنبي.
- 7- يعقد حزب البعث مؤتمراً قظرياً استثنائياً بشكلٍ سريع يقرر فيه الحزب تخليه عن المادة الثامنة بوصفها عبئاً عليه، وقبوله الانتقال إلى نظام ديمقراطي تعددي يقوم على صندوق الاقتراع، ويعلن فيه الحزب كقرار له بعمله مع أحزاب الجبهة مثل أية أحزاب في إطار القانون وعلى قاعدة المساواة والندة وحرية الائتلافات والتحالفات.
- 8- تلعب جامعة الدول العربية بدعوة من الرئيس دوراً ميسراً للحوار ومُحفزاً له وفق آلية يتم التوافق عليها.
- 9- تشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية برئاسة رئيس حكومة يكون مقبولاً من قوى المعارضة المنخرطة في عملية الحوار، وتعمل مع

(2) تشمل أحزاب التجمع الوطني الديمقراطي الستة وعشر أحزاب كردية ممثلي التيار الإسلامي الديمقراطي و عدة تجمعات سياسية سورية وشخصيات وطنية.

(3) تقوم هيئة التنسيق بالاتصال مع التنسيقات الشبابية لإرسال ممثلين عنها إذا لم تكن قد وحدت نفسها في هيئة بعد.



- الرئيس، وتتحدد مهمتها في إجراء انتخابات نيابية شفافة تعددية حزبياً وفردياً يُشرف عليها القضاء السوري، وتكون مفتوحة لمراقبين للانتخابات، وتنجز مهامها قبل نهاية العام.
- 10- يكلف رئيس الكتلة النيابية الأكثر عدداً بتشكيل حكومة تمارس صلاحياتها الكاملة بموجب القانون.
- 11- تكون مهمة المجلس النيابي المنتخب أن يعلن عن نفسه جمعية تأسيسية لإعداد وإقرار دستور ديمقراطي جديد يطرح للاستفتاء العام.
- 12- الاتفاق على برنامج زمني محدد لتنفيذ خطوات هذه المبادرة.
- 13- آلية متابعة بما في ذلك تواجد فريق عربي لمتابعة التنفيذ في سورية.